

الفصل الثالث: اهتمام القيادة بالهيئة ودعمها

من المتطلبات الأساسية لمكافحة الفساد وفقاً لما ورد في الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، أن تحظى الهيئات والأجهزة والتدابير التي تنشئها الدول لهذا الغرض بالدعم القانوني والسياسي من أعلى سلطة، وقد تمثل الدعم القانوني للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية في إنشاء الهيئة بأمر ملكي، وصدور نظامها (قانونها) بقرار من مجلس الوزراء، موافق عليه من الملك، وصدور لوائحها التنظيمية الأساسية بأمر ملكي، أما الدعم السياسي فيتمثل في ارتباط الهيئة بالملك مباشرة، ومنحها الاستقلال الكامل، وحمايتها من تدخل أي جهة أخرى في أعمالها، وعدم استثناء أي كان من اختصاصاتها.

أبرز مظاهر اهتمام القيادة

يتجسد اهتمام القيادة ودعمها للهيئة في عدد من المظاهر

أبرزها ما يأتي:

١. العزيمة والإرادة القوية التي صاحبت إنشاء الهيئة وتجلت في نصوص الأمر الملكي، وفي السرعة التي صدر بها تنظيم الهيئة، وفي كون لوائحها الأساسية تصدر بأمر ملكي، وهو ما تم في وقت قياسي.
٢. تمييز موظفي الهيئة عن غيرهم بمتطلبات وشروط وحوافز خاصة بهم؛ مثل: أداء القسم الوظيفي، والإدلاء بإقرارات الذمة المالية، والتحلي بالحكمة والأمانة والنزاهة والحياد، وتوفير الحوافز المجزية لذلك.
٣. التوجيهات الحاسمة من القيادة بشأن قضايا الفساد التي تعرضها الهيئة، ويتضح ذلك من خلال ما صدر بشأن القضايا العديدة عن حالات الفساد التي اكتشفتها، وصدرت بشأنها توجيهات عاجلة تقضي بالتحقيق ومحاسبة المتسببين فيها.
٤. صدور العديد من الأوامر الملكية التي تقضي بتأكيد تنفيذ ما تضمنته المادة الخامسة من تنظيم الهيئة؛ من وجوب الرد على استفساراتها وملحوظاتها، وإفادتها بما أتخذ حيالها في مدة أقصاها ثلاثون يوماً من تاريخ إبلاغها بها، وأن على الهيئة الرفع عن الجهات التي لا تتجاوب مع ذلك.
٥. دعم المملكة للجهود الدولية والعربية في مجال مكافحة الفساد، وقد تمثل ذلك بإقرارها الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واتفاقية

إنشاء الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، وتعاونها مع المنظمات العربية والدولية في هذا المجال.

٦. تعيين نائبين لرئيس الهيئة بالمرتبة الممتازة، وهو أمر اختصت به الهيئة من بين الهيئات الأخرى، حيث اختير معالي الدكتور عبد الله بن عبدالعزيز العبدالقادر لمنصب نائب الرئيس لحماية النزاهة، وقد كان قبل ذلك عضواً في مجلس الشورى، ورئيساً تنفيذياً للشركة السعودية للصناعات الدوائية، ورئيساً وعضواً في مجالس إدارة عدد من الشركات، ويحمل شهادة الدكتوراه في المحاسبة من جامعة ولاية فلوريدا، واختير معالي الأستاذ أسامة بن عبدالعزيز الربيعة لمنصب نائب الرئيس لمكافحة الفساد، وقد كان قبل ذلك يعمل وكيلاً لوزارة المالية للشؤون المالية والحسابات، ورئيساً وعضواً في عدد من اللجان ومجالس إدارة بعض الشركات، ويحمل شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الملك سعود.

٧. استقلال الهيئة بميزانية خاصة تودع مبالغها في حساب خاص باسم الهيئة في مؤسسة النقد العربي السعودي، وقد اعتمدت ميزانيات الهيئة في السنوات الأربع الماضية من لدن خادم الحرمين الشريفين، كما أعدتها.

سوف يأتي الكلام لتفصيل ما أوجزته آنفاً في الأجزاء الخاصة

ويشهد الله، ثم التاريخ، على أنني لم أتلقَ طيلة السنوات التي رأستُ فيها الهيئة أي توجيهات أو تعليمات من القيادة تتضمن ما يثني الهيئة عن المضي في كشف أي قضية من قضايا الفساد، أو يحد من صلاحيتها في متابعتها حتى تنتهي، ولم أتلقَ أيضًا أي توجيه باستثناء (كائن من كان) من اختصاصات الهيئة، بل إن تجاوب القيادة مع كل ما تعرض عنه الهيئة كان مطلقًا وداعمًا.

